

بيان رابطة النساء الدولية للسلام
والحرية لعام ٢٠١٥



WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR
PEACE & FREEDOM

Women's International League
for Peace & Freedom
Rue de Varembé 1
Case Postale 28
1211 Geneva 20, Switzerland



© رابطة النساء الدولية للسلام والحرية
17 أبريل 2015

بيان رابطة النساء الدولية للسلام
والحرية لعام ٢٠١٥

النسخة الثانية

١٦ صفحة

إعداد وتصميم: رابطة النساء الدولية للسلام والحرية

صورة الغلاف: «العمل المشتق»

المصور: Wackystuff / فليكر

www.wilpf.org

**بيان رابطة النساء الدولية للسلام والحرية لعام
2015**

النسخة النهائية



نحن، عضوات رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، في الذكرى السنوية لتأسيس رابطتنا، نحیی النساء الشجاعات صاحبات الرؤية المستقبلية المستنيرة اللواتی أطلقن، وسط مذبحه الحرب العالمیه الأولى، مبادرة جريئة للسلام، وساهمن فی ولادة حركتنا.

ونؤكد على إیمانهن بمصلحة النساء فی إيقاف الحرب، واكتساب مهارات محددة. لا زلنا مقتنعات بأن تحقيق السلام والمساواة والعدالة لجميع الناس مع إشراك وتمثيل كاملين للنساء بكامل تنوعهن هي أهداف مترابطة لا يمكن فصلها عن بعضها.

وها نحن، بعد مئة عام حملت فی جعبتها حربًا عالميةً أخرى حصدت خمسة أضعاف قتلى الحرب الأولى، واختراع أكثر الأسلحة تدميرًا على الإطلاق، وزيادة العسكرة، وظهور أنواع جديدة من الأطراف والصراعات المسلحة. نجدد التزام الرابطة باستئصال الحروب من خلال معالجة أسبابها الرئيسية، ومنها:

• العسكرة كطريقة تفكير، وعسكرة المجتمعات، التي تفترض معالجة التهديدات المرتقبة بالأسلحة وليس بالكلمات.

• النظام الاقتصادي الرأسمالي بما يتضمنه من استغلال للعمال وموارد الأكثرية من قبل الأقلية، وإيذاء الناس والبيئة بشكلٍ جائر، وخلق شركات كبرى ذات نفوذ عالمي وسلطة لا تخضع للمساءلة.

• نظام الدولة القومية بشكله الراهن الذي يتضمن دولًا مسيطرة، ومشاريع إمبريالية، وخصومات بين الدول، مثلما يتضمن داخل تلك الدول غالبًا غياب الديمقراطية، والكبت السياسي، والتعصب ورفض التنوع.

• أنظمة اجتماعية قائمة على التفوق العرقي، والهيمنة الثقافية، والتراتبية الدينية.

• النظام الأبوي القائم على تبعية المرأة للرجل في الدولة والمجتمع والأسرة، والذي يستمر بفضل القولية الاجتماعية للرجل والمرأة في هويات جنسانية متعارضة وغير متساوية ومقيّدة تفضل الذكورية العنيفة والأنثوية الطيعة.

نعتبر هذه المسببات أنظمة قوة تتقاطع فيما بينها ويعزز بعضها بعضًا، جميعها قائمٌ على العنف وينتج الحرب. نتعهد بالنضال الخلاق لتحقيق ما يلي قبل مرور مئة عامٍ أخرى:

• نزع السلاح بالكامل من جميع أنحاء العالم.

• أنظمة اقتصادية تحقق الرفاه لجميع البشر والعافية للمخلوقات الأخرى على كوكبنا الثمين.

• منظمات متعددة الأطراف قادرة على التوسط بين الدول، وضمان تطبيق القانون الدولي.

• حكم ديمقراطي ابتداءً من المستوى المحلي، وانتهاءً بالمستوى العالمي.

• أنظمة اجتماعية لا تمنح ميزات لأفراد أو شعوب استنادًا إلى المظهر الخارجي أو الثقافة أو الدين.

• إنهاء سيادة الذكور، وإحداث تغيير جذري في طريقة تعاملنا مع قضايا النوع الاجتماعي، وتطبيق حقوق النساء وحقوق الإنسان.

العنف ليس أمرًا حتميًا، بل مجرد خيار. لذلك، اخترنا اللاعنف وسيلة وغاية. وسنحرر قوة النساء ونخلق عالمًا عادلًا ومتناغمًا بالشراكة مع الرجال الذين يشاركوننا رؤيتنا.

سوف نحقق السلام لأننا نعتقد أنه حق من حقوق الإنسان.

رؤية مئوية

نحن مصممون على الاستمرار في تطوير رابطتنا وزيادة فعاليتها، وحشد وزيادة طاقات النساء في جميع أنحاء العالم وإشراكها في التخلص من العسكرة كسيرورة، ومن الحرب كتمارسة. سنزعزع أساسات القوى والهيكلية التي تعززها ونطرح بها، وهي: الرأسمالية ونظامها الطبقي، والنظام الأبوي وتمييزه ضد المرأة، والقومية وتصنيفاتها العنصرية للشعوب الأخرى. سنستمر في سعينا لتحقيق مشاركة كاملة للنساء في جميع المجتمعات والدول والمنظمات الدولية. إننا نسعى إلى تحرير قوى النساء في سبيل إيقاف الحروب.

اليوم، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، نشتر هذا النص احتفالاً بذكرى مرور مئة عام على تأسيس رابطتنا. نحتفل بصمودنا وإصرارنا والتزامنا الثابت بالمثل التي قامت عليها الرابطة، سلاماً عالمياً ودائماً في ظل العدالة والحرية. نستغل هذه المناسبة لإعادة التأكيد على المبادئ والأهداف التي وضعها مؤسسو رابطتنا ولا تزال إلى اليوم تحظى بالأهمية ذاتها، ولعرض مشكلاتنا ومهامنا الحالية، والتكهن بالتحديات التي يمكن أن تواجهنا في القرن القادم.

الانطلاقة

إلى تأسيس اللجنة النسائية الدولية للسلام الدائم التي أرسلت مبعوثات إلى رؤساء أربعة عشر دولة، ودفعت باتجاه تشكيل هيئة للسلام تضم في عضويتها الدول المحايدة. لم تتمكن أولئك النسوة من تحقيق هدفهن الأساسي في الوصول إلى وقف لإطلاق النار. وفي الواقع، انضمت الولايات المتحدة إلى الحرب، واستمر سفك الدماء ثلاث سنوات أخرى إلى أن وصل عدد القتلى إلى ١٦ مليون بين عسكريين ومدنيين. بعد الهدنة، وبينما كان السياسيون في باريس يصيغون بنود السلام، اجتمعت النسوة مرة ثانية في زيورخ، وهذه المرة للاعتراض بشدة على شروط معاهدة فرساي التي فرضها المنتصرون على ألمانيا وحلفائها، وحذرن بأنها قد تؤدي إلى اندلاع حرب أخرى. وبالفعل، كنّ على حق. فبعد عشرين عامًا، اندلعت حرب عالمية أخرى حصدت حياة ٨٠ مليون شخص.

تأسست الرابطة في اليوم السادس من معركة بيرس الثانية التي تعتبر إحدى أكثر معارك الحرب العالمية الأولى عبثية وتكلفة، وانتهت إلى طريق مسدود، وخلفت ١٢٢ ألفاً بين قتيل وجريح. في ذلك اليوم، الذي صادف ٢٨ نيسان/أبريل ١٩١٥، وفي مكان لا يبعد سوى مئة وأربعة أميال شمال ميدان المعركة في مدينة هيغ في هولندا التي كانت محايدة في الحرب، اجتمعت ١,١٣٦ امرأة تسعى إلى تحقيق السلام من ١٢ دولة بما فيها دول من كلا طرفي النزاع لمناقشة كيفية إيقاف تلك المذبحة. لم يناقشن في ذلك الاجتماع مسؤولية الأطراف عن النزاع، فقد كنّ يؤمن بأن الجميع، بغض النظر عن مكان تواجدهم، يجب أن يتحملوا جزءاً من المسؤولية. كان الهدف إيجاد آلية وساطة قادرة على إنهاء النزاع مباشرةً. أما على المدى البعيد، فكان التركيز على تحديد مسببات الحرب والتخلص منها. أفضى المؤتمر، الذي استمر أربعة أيام،

الأيام الأولى للرابطة

من خلال فروعنا في الدول، ومكتبنا في جنيف للتغلب على عيوب العصبية، ولاسيما مع تضاؤل فرص تحقيق سلام دائم، وعودة الحرب.

شاركت في الحرب العالمية الأولى دولٌ صناعية وإمبريالية تتنافس على السيطرة على المناطق والموارد بما فيها آبار النفط، وصناعة الحديد. لهذا السبب، لم تحصر الأوراق، التي قدمت في المؤتمر الرابع للرابطة الذي عقد في واشنطن

حصلت حركتنا على اسمها الحالي في مؤتمر زيورخ. وافتتحت مكتباً دائماً في جنيف في سويسرا. سعت الرابطة إلى إزالة مظاهر العسكرة من جميع الدول، وليس فقط من الدول الخاسرة. وكان من بين أهدافها آنذاك نزع السلاح من جميع دول العالم بشكل تام ومباشر، وإنهاء الخدمة العسكرية الإلزامية. نادينا بتأسيس آلية دولية دائمة للوساطة والتحكيم بين الدول. ولهذا السبب، كانت الرابطة داعماً قوياً لعصبة الأمم التي تأسست في عام ١٩١٩. ومنذ تأسيسها، عملنا بجد

والشركات يقدم كل طرف من خلاله دعمه للطرف الآخر...»

من كلمة إيميلي غرين بالتش في المؤتمر الرابع للرابطة، واشنطن العاصمة، ١٩٢٤.

ونظرًا لما سبق، اعتبرت الرابطة، منذ الأيام الأولى لتأسيسها، منظمة حراك اجتماعي، تناضل لتحقيق تغييراتٍ جوهرية في المجتمع، هدفها البعيد هو إنهاء وباء الحروب، ووضع الأسس لبناء سلامٍ دائم. ونشط الكثير من العضوات في الأيام الأولى للرابطة في الحركة التي نادى بمنح المرأة حق الاقتراع قبل الحرب، وكان لديهن إيمانٌ لا يتزعزع بضرورة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كمقياس للعدالة وشرطٍ مسبق لتحقيق السلام.

وتمثل أسلوب الرابطة الفريد دومًا في حشد النساء على تنوعهن لاستخدام نقاط قوتهن الكثيرة في هذا المشروع؛ فنحن، رغم كل شي، لسنا عاجزات.

في عام ١٩٢٤، أهدافنا في نزع السلاح، بل عرضت الجوانب الاقتصادية لنظامٍ دولي جديد. تؤمن الرابطة بأن السلام العالمي يتوقف على إنهاء الإمبريالية والاستعمار، وتحقيق المساواة الحقيقية بين الدول، وحرية حركة الناس والسلع، وتنفيذ إصلاحاتٍ اقتصادية، والتنظيم الدولي للمحيطات والطرق المائية، وتوزيع الموارد بشكلٍ عادل بين الناس. وقد تضمّن بياننا لذلك العام تصميمنا على تنظيم الحياة الاقتصادية، ليس بهدف تحقيق الربح لأفراد أو طبقات معينة، بل لتحقيق أفضل مستوى ممكن من التنمية للبشرية جمعاء.

«... السمة الخطيرة في الوضع هي التحالف بين شركات تلهث وراء الربح وسياسات قوموية تلهث وراء السلطة... تحالف اقتصادي بين الحكومات

إعادة صياغة الأهداف

ها نحن اليوم نُعيد صياغة أهداف الرابطة. وعلى الرغم من أن أهدافنا تعكس ظروف لحظتنا التاريخية الحالية، إلا أنها لا تختلف كثيرًا عن الأهداف الأساسية للرابطة، وهي:

- العمل على تحقيق السلام من خلال وضع وتمكين آليات التعاون والمشاركة والتوسط والمفاوضات بين الأفراد والمجتمعات والدول.

نؤكد بشكل قاطع عزمنا على:

- ضمان المشاركة الكاملة لمختلف النساء في تحديد وتحقيق الأمن بدون عسكرة لتحقيق هدفي المساواة والسلام المتلازمين.
- استخدام طاقاتنا في تحقيق وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان التي تتضمن الحق في السلام تحت مظلة القانون الدولي.
- السعي إلى تبني نظامٍ دولي جديد خالٍ من الاستعمار الجديد، والاستبداد السياسي، والاستغلال الاقتصادي،

- جمع النساء من مختلف المعتقدات والفلسفات السياسية، ممن يجمعهن التصميم على إيقاف الحروب الحالية، ودراسة وكشف الأسباب الأساسية للحروب والعوامل التي تستخدم لتبريرها، والمساعدة في إنهاء هذه الأسباب والعوامل.
- النضال لنزع السلاح وإزالة مظاهر العسكرة بشكلٍ كامل من جميع أنحاء العالم.
- الدعوة إلى تجريم استخدام القوة العارية لحل النزاعات بين الدول وضمونها.

والمضاربة المالية، يتم بموجبه توزيع الدخل والموارد والفرص بشكلٍ عادل بين الدول وضمنها.

• القضاء، مرة وإلى الأبد، على علاقات السلطة والسيطرة وإساءة المعاملة السائدة في النظام الأبوي والتي شوهت حياة النساء والأطفال والرجال آلاف السنين، وساهمت في خلق مجتمعاتٍ عنيفة.

• تكريس قيم الاحترام والتعاون بين الناس بغض النظر عن مظهرهم الخارجي ومكان عيشهم وثقافتهم

ومعتقداتهم وقدراتهم وعمرهم ونوعهم الاجتماعي وهويتهم الجنسية، واعتبار التنوع ثروةً بشرية وليس سببًا للكراهية والانقسام والإخضاع والنزاع.

• تعلّم وتعليم وممارسة علاقات احترام ورعاية الحياة النباتية والحيوانية والموارد الطبيعية على كوكب الأرض لضمان صحته وقابلية العيش عليه، وإزالة الأسباب البيئية للنزاعات.

برنامج العمل الحالي للرابطة

تتواجد الرابطة اليوم وتنشط في ثلاثين دولة. وتجتمع النساء في فروعنا المحلية والوطنية، ليلهن بعضهن، ويتعاونن في السعي لإنهاء الحروب واجتثاث جذورها من كل مكان تدريجيًا. وترسل فروعنا في الدول ممثلات إلى المجلس الدولي للرابطة الذي ينتخب لجنة تنفيذية تقوم، بدورها، برفع التقارير إلى المجلس الثلاثي، أعلى هيئة لصنع القرار. ويشكل هذا المجلس، إلى جانب مجموعة متغيرة من فرق العمل واللجان والهيئات في مواضيع مختلفة، الهيكل الإداري للرابطة. وتعمل على خدمة المنظمة أمانة دولية يرأسها أمين عام ولديها مكاتب في جنيف ونيويورك. ولدينا شراكات ثمينة مع أكاديميين متخصصين في دراسة العلاقات الدولية والحرب

مواجهة العسكرة

في الخمسة عشر عامًا الأولى من القرن الحادي والعشرين، حصدت النزاعات المسلحة بين الدول وضمنها، وإن كانت أقل فتكًا مما كانت عليه في النصف الثاني من القرن العشرين، ٥٥,٠٠٠ ضحية سنويًا في مختلف أنحاء العالم. وارتفع الإنفاق العسكري في العالم باطراد ليصل حاليًا إلى حدود ١,٧ تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ٢٣٦ دولارًا لكل رجل أو امرأة أو طفل على كوكب الأرض. وارتفع حجم الصفقات الدولية للأسلحة التقليدية الثقيلة قرابة الثلث في هذه الفترة. كما تمتلك تسع دول مجتمعًا أكثر من ١٦,٤٠٠ قطعة سلاح نووي. ولا تزال الخدمة العسكرية إلزامية في تسع وثلاثين دولة في العالم. وهذه العسكرة الهائلة تشوه مجتمعاتنا، وتخنق الحريات المدنية، وتحطم البيئة. وتميل العسكرة إلى

إضفاء الذكورية على ثقافتنا، وإضعاف النساء واضطهادهن، وتقويض القيم التي يقدرها الكثير منا. لذلك، فإننا نستنكرها بشدة ونقاومها.

يهدف مشروع الرابطة «بلوغ الإرادة الحاسمة» إلى تقديم المعلومات والأدلة، وحشد الأدوات لتركيز الاعتراضات على مفهوم «الأمن» العسكري. فنحن نؤمن بإعادة توجيه الأموال العامة من القطاع العسكري إلى القطاع الاجتماعي. ونقوم بفضح الصلات بين صنّاع السياسات، والأنظمة العسكرية، ورؤوس الأموال الخاصة في 'الحلقة العسكرية والصناعية' التي لديها مصلحة قوية في الحروب. وفي كل مكان تتواجد فيه الرابطة اليوم، نعمل على إشراك الرأي العام، وحث الحكومات

على تخفيض موازنتها العسكرية، وتفكيك القوات المسلحة، وإنهاء التجنيد الإجباري، وإيقاف تصنيع وبيع وتصدير وتهريب الأسلحة، واستبعاد الحروب من أدوات السياسات الخارجية والداخلية. ونبذ جهوداً مستمرة في الحملة الدولية الحالية لتخليص العالم من جميع أشكال الأسلحة النووية، حيث نادينا بحظر امتلاكها واختبارها وانتشارها.

الاستثمار في السلام

لإتمام مهمتنا في إنهاء الحروب، يجب أن نكون قادرين على تصور السلام. وعلى الرغم من أن الأسلحة والجيوش الدائمة تعتبر مصدرًا مباشرًا للخطر في حد ذاتها، وتزيد من احتمال القيام بردٍ مسلح عند تضارب المصالح، إلا أن الأسباب البعيدة للحروب تكمن في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويعتبر العنف الجسدي في الغالب ردًا على 'العنف الممنهج' الجائر الذي تمارسه الأنظمة الظالمة والجائرة والمستغلة. وتشير عدة مقاييس هامة إلى وجود تفاوت صارخ بين سكان العالم اليوم. وثمة تفاوت صارخ بين الأفراد والأسر، وفجوة في الثروة على مستوى العالم تزداد يومًا بعد يوم. وحاليًا، يمتلك أغنى ١٠ بالمئة من سكان العالم ٨٦ بالمئة من الأصول العالمية، ويعيش ١,٣ مليار شخص في فقرٍ مدقع. وبالتالي، تعتبر عدم المساواة الاقتصادية بين الطبقات مصدرًا كبيرًا للصراع، ومن أركان نشاط الرابطة في سبيل السلام المطالبة بنظام اقتصادي قادر على تحقيق تنمية مستدامة، وتوزيع عادل للثروة والدخل والموارد.

ولكن «العنف الممنهج» سياسي وثقافي واقتصادي، وهناك تباينٌ كبير في اللجوء لحقوق الإنسان حتى بعد مرور خمسة وستين سنة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لن يعم السلام العالم ما لم تُسدِّد حقوق الإنسان. وبالتالي، يعتبر دعم وتأييد الشفافية والديمقراطية مكونًا هامًا لعمل الرابطة بهدف القضاء على العنصرية والتمييز على أساس الجنس والاضطهاد باسم الثقافة والمعتقدات، وتعزيز التقيد بالقانون الدولي.

لقد أضفت الرابطة لهذا النضال تحليلاً نسويًا يعتبر علاقات النوع الاجتماعي، التي نعيشها اليوم، سببًا مهمًا للعسكرة والحروب. فهيمنة الذكور تتقاطع بشكل كبير مع عدم المساواة بين الطبقات في المجتمعات الرأسمالية ومع الهيمنة العنصرية على بعض الدول والمجموعات العرقية من قبل دول ومجموعات أخرى. وتساهم هذه العوامل مجتمعة في إدامة الحروب.

ومن الأولويات الحالية ضمن موضوع 'الاستثمار في السلام' الحصول على قبول بتعريف جديد لكلمة 'أمن'. فالمعنى التقليدي لهذه الكلمة هو القوة العسكرية للدولة. فنحن نؤمن بأن الاعتماد على السلاح لا يعتبر مصدرًا للأمن بل على العكس يعتبر مصدرًا دائمًا لانعدام الأمن. ونعتقد أيضًا بأن الأمن لا يعني الدفاع عن الدولة بل يعني أمن مواطنيها وسلامتهم. وهذا يعني حصولهم على الطعام المغذي، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية والرعاية الإنجابية، والتعليم، والمأوى والدخل. أما أمن المرأة فيعني حرية اختيارها في العلاقات الجنسية والزواج، ومراقبة النسل والإنجاب، وحرية حركتها، ومشاركتها في المجال العام. ويتجلى عدم أمان النساء في العبودية الجنسية، والاتجار بالبشر، والعنف على أساس الجنس والعنف الجنسي الذي يمارسه الرجال.

هدف الرابطة هو استخدام هذا المفهوم للأمن في صنع السياسات على جميع المستويات بهدف تركيز الحكم على رفاه الشعوب، وتحرير طاقات النساء ومهاراتهن لصنع السلام. وقد لعبنا منذ عام ٢٠٠٠، مع منظمات شريكة، دورًا محوريًا في استصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن عن النساء والسلام والأمن، تجسد هذا الفهم وتحث على إشراك النساء في مفاوضات وبعثات السلام. ونحن نحللها ونراقب تنفيذها بشكلٍ نقدي، ونسعى لضمان عدم استخدامها لاحتواء النساء في الأجناس العسكرية. لهذا الغرض، نتبادل المعلومات من خلال برنامج السلام والنساء وموقعه الإلكتروني.

إصلاح مبدأ تعددية الأطراف وتعزيزه

ونقوم، عبر فريق مكتبنا في جنيف، بالمشاركة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وممكّن ممثلينا وشركائنا في مختلف البلدان من المساهمة في المراجعة الدورية العالمية التي يصدرها المجلس، والمشاركة في نقاشات المواضيع، وفي جلسات خاصة، والعودة إلى حكوماتهم بأمل الاعتراف والتنفيذ الكامل لحقوق الإنسان، ولاسيما حق المرأة في الحصول على الاحترام والمساواة والمشاركة. وتشارك مع هيئات معاهدة حقوق الإنسان لإيصال رسالتنا إلى مداولاتهم.

لقد دعت رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، منذ أيامها الأولى، إلى إنشاء منظمة دولية لمنع الحروب. كما دعمت تشكيل عصابة الأمم في عام ١٩١٩، وكانت من أشد مؤيدي تشكيل الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. لكن وبالرغم من تقديم وكالات ومشاريع الأمم المتحدة الكثيرة خدمات قيّمة، إلا أن ممارسات الحكومات على أرض الواقع تخل بالمبادئ التي تأسست عليها المنظمة. فالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي الدول الرئيسية التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، تتمتع بحق النقض (الفيتو) الذي تستخدمه لدعم أجنداتها الجيوسياسية والإستراتيجية في نقض مباشر لميثاق الأمم المتحدة. كما أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من تنفيذ مهامه، بموجب المادة ٢٦، في ضمان نزع السلاح من دول العالم. وفي عام ٢٠٠٨، وقّع المجلس إعلاناً مشتركاً مثيراً للجدل مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو حلفٌ عسكريٌّ عدواني يملك أسلحةً نووية. وبالتالي، يتم حرف أصل الميثاق الذي يكمن في مراعاة رفاه البشرية، وليس مصالح الدول القوية.

ثمّة حاجة اليوم، أكثر من أي وقتٍ مضى، إلى آلية تشغيل متعددة الأطراف للمحافظة على الجوانب الجيدة في نظام الدولة القومية، والتخلص من توجهاتها المهلكة. وتعتبر الرابطة إحدى أولى المنظمات غير الحكومية التي تُمنح منزلة استشارية في الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب المادة ٧١ من الميثاق، حيث دأبت باستمرار على رصد نشاط ممثلي الحكومات في نيويورك وتزويدهم بالمعلومات والضغط عليهم. وهي تواصل العمل، دومًا، على تذكير الدبلوماسيين والمسؤولين، وإطلاعهم على فوائد إرجاع الأمم المتحدة إلى مبادئها الأصلية لجعلها ضامنًا حقيقيًا للسلام والعدالة في العالم. إننا نعمل على إدراج مفاهيم النوع الاجتماعي والقضايا التي تشغل النساء في حوارات وبرامج الأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح والسلام والأمن، ونجري بالمقابل مناقشات ونتخذ إجراءات حول العسكرية والحروب في دوائر المرأة في الأمم المتحدة. كما نتشارك مع وكالات الأمم المتحدة، ونضغط بشدة لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على المستويين المحلي والدولي بهدف تمكين النساء تمكينًا سياسيًا حقيقيًا، وبالتالي، المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة فرص تحقيق السلام.

«تتطلب كل حقبة أفعالًا

وشروطًا جديدة، وأعمالًا

جديدة، وربما مبادئ جديدة

حتى. ويجب ألا ننسى

أن التاريخ في تطورٍ دائم.

لذا يجب أن نكون جاهزاتٍ

للعصور الجديدة... متحلياتٍ

بنفس احترام الذات والإيمان

بواجب النساء في المساهمة في

العالم تمامًا كما كانت مؤسّسات

الرابطة في عام

«١٩١٥»

ليدا غوستافا هييمان، نائب رئيس الرابطة، المؤتمر

الرابع، واشنطن العاصمة، ١٩٢٤.

التطلع قدمًا: مهامنا المستقبلية

قولة حياة الناس والتحكم بفرصهم في جميع القارات. ولقد تطورت المعارف العلمية، وتقنيات الهندسة والاستخلاص والإنتاج والمعلومات والتواصل والسفر والرفاهية إلى حدٍ لا يمكن لعقول الذين قضاوا في خنادق الحرب العالمية الأولى تخيله. وتحققت مكاسب للطبقة العليا وطبقات المجتمع الأخرى. ولكن الدول الفقيرة والفقراء من نساءٍ ورجالٍ وأطفالٍ دفعوا تكاليف باهظة. فارتفاع وتيرة الابتكارات التقنية ترافق مع ازدياد احتمالات العنف. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه: كيف سيكون عمل الرابطة في العقود القادمة؟

شهدت المئة عام التي نحتفل بمرورها اليوم تغييراتٍ لم تكن أخواتنا المؤسسات يتخيلن حدوثها أبدًا. فقد تضاعف عدد سكان العالم أكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى ٧ مليار نسمة. وارتفع الإنتاج بوتيرة أعلى، ووصل الناتج الإجمالي للعالم اليوم إلى ٧٥ تريليون دولار أمريكي أي أكثر من ٤٠ ضعفًا مقارنةً بعام ١٩٢٠. وعلى الرغم من تفكك معظم إمبراطوريات القرن التاسع عشر، إلا أن الهيمنة الاقتصادية والعسكرية والثقافية لبعض الدول على الدول الأخرى تؤدي إلى إدامة الاستعمار.

اكتسبت الشركات الرأسمالية الضخمة والمصالح المصرفية والمالية نفوذًا عالميًا أكسبها قدرةً لا تخضع للمساءلة على

منع تطوير السلاح

المصممة للتعطيل أو الاغتيال بدون تدخل البشر، هي في طور التصميم. وعلى الرغم من إصدار قوانين تُحرّم استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية، إلا أننا نرى أنه يتم الاستهزاء بهذه القوانين، ويتزايد احتمال استخدام هذه الأسلحة غير المرئية وغير الملموسة. ومع ازدياد اعتماد الاقتصادات الوطنية على الانترنت، تزداد احتمالات التهديد والهجمات الالكترونية. لقد جرت بالفعل عسكرة الفضاء من خلال استخدام الأقمار الصناعية للمراقبة والاتصالات، وثمة تطور محتمل هو تطوير منظومات أسلحة تدور حول الأرض.

لا يزال التحدي الأول الذي يواجهنا، على صعيد نزع السلاح وإزالة مظاهر العسكرة، هو تفكيك الترسانة النووية في جميع أنحاء العالم. ولكن تلوح في الأفق تقنيات عسكرية جديدة ينبغي علينا تتبعها، وفضح عملية تطويرها التي تجري سرًا، ومنع تمويلها واستخدامها. إن استخدام الطائرات بدون طيار يزيد بشكلٍ متسارع قدرة الدول على المراقبة. وتقوم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل باستخدام طائرات مزودة بقنابل وصواريخ، هاجمت بالفعل أهدافًا في ثماني دول، وأدى ذلك في الكثير من الحالات إلى مقتل مدنيين. ونحن نعرف أن تشكيلة من أنظمة الأسلحة الروبوتية،

معالجة النزاعات بين الدول وضمنها

ماسة إلى وسيلة دولية غير عنيفة لدعم الدول في تطبيق التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وكبحها عند اقتراف مذابح ضد شعوبها. ومن المرجح أن تنمو ظاهرة تسليم قطاع الجيش والشرطة لشركات القطاع الخاص مما يقوض المراقبة الديمقراطية على القوى المسلحة. ويعتبر حلف شمال الأطلسي (الناتو) تهديدًا متناميًا، كونه منظمة عدوانية وتوسعية وتمتلك ترسانة نووية، وتهدف إلى حماية المصالح الغربية، لاسيما الأمريكية، في مناطق جغرافية واسعة. لذلك، يجب العمل على تفكيكه، هو وجميع الأحلاف العسكرية، والقواعد الأجنبية؛ عملنا هو تعليم الناس وتدريبهم على السلام واللاعنف، وتوسيع وتحسين عمليات وآليات الوساطة وحل النزاعات.

يرجع استخدام أنظمة الأسلحة لأغراض القتل إلى الأطراف السياسية بمن فيها الدول القومية، واتحادات الدول، والمليشيات غير التابعة للدول. وستبقى الطموحات القومية في السيطرة على الدول والأسواق والمجموعات السكانية تهديدًا خطيرًا، لاسيما أنه في العقود القادمة، ستعتبر الولايات المتحدة والدول الأوروبية الاقتصادات الصاعدة في الصين والبرازيل وروسيا والهند وجنوب أفريقيا تهديدًا لتفوقها. ومن المرجح أن تستمر المجموعات الممسكة بسلطات الدول في السعي للسيطرة على العمليات السياسية، وكبت الأقليات الطموحة ضمن حدودها. وستستمر التنقلات السكانية الكبيرة بسبب الكوارث الطبيعية والاقتصادية، والاضطهاد والعنف المسلح، لذلك يجب حماية وتعزيز حق الناس في عبور الحدود بحثًا عن سبل الرزق، واللجوء. وثمة حاجة

تطبيق الديمقراطية

الصراع بين معتنقي الأديان والطوائف المتنافسة، وبين الحركات الدينية والعلمانية. وهذا يضعف الديمقراطية في المجتمع ويزيد اضطهاد المرأة.

يمكننا، نحن النساء، المساهمة بالكثير واكتساب الكثير من خلال تغيير أسلوب عمل السلطة ابتداءً من تبني اللامركزية والديمقراطية في الحكم والدبلوماسية، وانتهاء بإشراك الناس ومعاملتهم كأفراد متساوين وضمن أسرهم وأحيائهم ومجتمعاتهم المحلية. المستقبل يضعنا أمام تحدي تعلم مهارات التعاون والعمل الجماعي في جميع مستويات المنظمة. وعلينا تبني وتعزيز ممارسات التعافي الاجتماعي، وجمعيات المواطنين، وحركات الديمقراطية القادرة على جمع مختلف فئات المشاركين ضمن حدود الدول. وهذا يشكل المحتوى العملي للسعي إلى القضاء على المسببات الاجتماعية والثقافية والسياسية للحروب.

مازلنا غير قادرين على تطبيق مبدأ الديمقراطية بمعنى حكم الناس بأسلوب يخضع للمساءلة، ويستوعب الجميع، ويمثلهم، ويلبي مطالبهم. والديمقراطية دعامة لا يمكن الاستغناء عنها في تحقيق السلام. وعلينا العمل بجد في دولنا لتحقيق ديمقراطية انتخابية غير فاسدة، وضمان تطبيق حقوق الإنسان، ومنع سيطرة المصالح الاقتصادية على الحكومات، وإنهاء الهيمنة المفرطة للدولة. ويعتبر ضمان وجود وسائل إعلام حرة ومسؤولة ومتنوعة لا تحتكرها الدولة ولا مصالح الشركات الكبرى جزءًا حيويًا من هذه المهمة.

في هذه الأثناء، تظهر تحديات جديدة أمام الديمقراطية. فازدياد تنقلات السكان يؤدي إلى نشوء توترات بين المجتمعات المقيمة والأقليات المهاجرة في الكثير من المناطق نظرًا لردة فعل المجموعات السياسية المعادية للأجانب. والتطرف والتعصب الديني في ازدياد، خاصة مع اشتداد

ما بعد الرأسمالية

الرأسمالي، ويؤمنون بإمكانية خلق عالمٍ آخر، وابتكار وسيلةٍ مبتكرة لبنائه. وهذا يتضمن حشد إمكانياتنا كموظفين، ومستهلكين، ومستخدمين لتبني أشكالٍ جديدة لمراقبة استخلاص القيمة، وتقسيم الملكية، وعكس الميل نحو تحويل القيم إلى سلح تجارية، وتوسيع المشاريع الجماعية والعامّة، والعدالة في التوزيع والاستهلاك مع الانتباه بشكلٍ خاص إلى حقوق الناس في الأراضي وسيادتهم الغذائية. يمكن تطبيق ذلك عبر عملٍ تكافليٍّ إبداعيٍّ غير مسبوق في شطري الكرة الأرضية، ضمن حدود الدول، وضمن المجموعات الثقافية، والمراكز المحلية، والطبقات الاقتصادية، والنوع الاجتماعي. لن نتمكن من تحقيق السلام من دون مثل هذا العمل.

في هذه المرحلة العالمية والليبرالية الجديدة من الرأسمالية، تجاوز نفوذ الشركات الكبرى والممولين قدرة الحكومات المنتخبة على ضبطها ومراقبتها. فالعبودية والعمالة القسرية باتت شائعة، وكثير من ضحاياها هم من النساء والأطفال. وتعتبر الرابطة النظام الرأسمالي أحد المسببات الرئيسية للحروب، لذلك، سعت دائماً إلى تحقيق الهدف المتمثل في إحداث تغييرات جذرية بوسائل غير عنيفة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ولا يزال هذا هدفها الأساسي. ولكن العالم تعلّم من تجارب القرن العشرين حيث لم تتمكن الدول من تمكين الناس على الرغم من تأميم وسائل الإنتاج.

يتمثل التحدي الذي يواجهنا في المستقبل في المشاركة في عملية يرفض فيها الناس التكلفة البشرية لأسلوب الإنتاج

إيقاف دمار البيئة

تحويل الأسلحة التقليدية إلى 'قنابل قذرة'. وعلى الرغم من ضرورة تقليل حرق الوقود الأحفوري، تشتد المنافسة على موارد النفط والغاز، ويشهد على ذلك الاندفاع للوصول إلى القطب الشمالي الذائب، وانتشار ظاهرة 'التكسير' التي تلوث البيئة وتهدد الأراضي الزراعية. تعتبر مصادر الطاقة الآمنة وغير المسببة للتلوث والمتجددة ذات أسعار تنافسية. ويعتبر الإسراع في استخدامها أمراً هاماً للغاية لتحقيق السلامة البيئية والسلام اللذان لا يمكن فصلهما عن بعضهما.

نظراً للتقسيم الجنسي الواضح، وإن بدرجات متغيرة، للعمل عبر التاريخ في معظم المجتمعات الإنسانية، عملت النساء بشكلٍ خاص في نشاطاتٍ محددة كالجمع، والزراعة، والطبخ، وإنجاب الأطفال، وإطعام ورعاية البشر والماشية. يجب أن يكون هدفنا هو زيادة تهمين المعارف والمهارات المستخدمة عالياً ومكافأته بشكل أفضل، واعتبارها مساهمة في تحقيق السلام لأنها تبني مجتمعات واقتصادات تدعم الحياة ولا يتحقق السلام إلا فيها.

جلبت العقود الأخيرة وعياً خطيراً جديداً. إن آثار الاحتباس الحراري والتغيير المناخي المتسارعين معروفة تماماً، وكذلك الأذى الذي تشكله الصناعات الاستخراجية، ودمار الغابات، والمبيدات الحشرية الكيميائية، والتعديل الجيني للمحاصيل، وممارسات التطور الأخرى على الأنظمة البيئية الحساسة. سيزداد خطر النزاعات المسلحة الناجمة عن نزوح المجموعات السكانية بسبب ارتفاع مستويات البحر والتصحر، والمنافسة بين المجتمعات والدول القومية ومصالح الشركات الكبرى للسيطرة على المياه، والأراضي الخصبة، والمراعي، والغابات في جغرافيا دائمة التغيير. وسيزداد الخطر على بقاء ورفاه المجموعات السكانية الأصلية، وهم أول شعوب العالم. سيزداد صراع السيطرة على المحيطات، والوصول إلى الموارد البحرية. وتؤثر العسكرة والتصنيع العسكري، والنزاعات والحروب على البيئة. فالاستدامة والسلام صنوان لا يفترقان.

لا تعتبر الطاقة النووية حلاً لمشكلة التغيير المناخي خاصةً أنها مكلفة وغير موثوقة وخطرة. لقد تبين أن المفاعلات النووية هي الأخرى عرضة للحوادث، حيث يمكن مهاجمتها، ويمكنها

«إننا نعتبر قيم النظام
الأبوي الأسبابَ الرئيسية
التي تسهم في استغلال
البيئة. هذه القيم، التي
تعتبر النساء والحيوانات
والطبيعة أشياء يمكن
تملكها، واستعمارها،
وإجبارها على الاستسلام
والإنجاب، تؤدي إلى تلوث
ودمار شاملين لكوكب
الأرض، وإلى اضطهاد الناس.
إن تبني قيمًا نسوية أمر
ضروري لتعافي كوكبنا.»

تقرير ورشة العمل حول البيئة المقدم للمؤتمر
الرابع والعشرين للرابطة، سيدني، أستراليا،
١٩٨٩.

تغيير علاقات النوع الاجتماعي

«يجب أن تتوقف المرأة
عن الإعجاب بالرجل الذي
يحمل في يده سلاحاً،
وأن تسعى إلى مناهضة
الممول المدمرة للعقلية
الذكورية.»

أنيتا أوغسبرغ، مندوبة في المؤتمر الرابع للرابطة،
واشنطن دي سي، ١٩٢٤.

يستند التفكير النسوي على أن التكوين البيولوجي ليس قدرًا،
وأن اختلاف النوع الاجتماعي ذو منشأ ثقافي إلى درجة كبيرة.
يجب تبني سياسة واعية وواضحة تبحث في كيفية تربية
أولادنا وتعليمهم، وكيف يبني شباننا علاقاتهم الاجتماعية،
والسلوكيات التي يُكافئ عليها رجالنا البالغون. وبالتالي،
يكمن أحد جوانب سعي الرابطة للسلام في العمل على تغيير
النوع الاجتماعي من علاقة سلطة إلى علاقة شراكة. ولا يمكن
تحقيق ذلك إلا إذا توافرت هذه الرغبة لدى الرجال وتعاونوا
مع النساء لتحقيقها. نرحب ونتطلع قدمًا للعمل مع العدد
القليل، لكن المتزايد، من المنظمات التي يعمل فيها الرجال
مع بعضهم لقطع الصلة بين الذكورة والعنف، وإعادة تشكيل
مفهوم الرجولة بأساليب تقلل جاذبية العسكرة، وتسهم في
تحقيق السلام.

على الرغم من تحقيق بعض النساء في بعض الدول مكتسباتٍ
كبيرة في المئة عام الماضية، لا يزال تحقيق المساواة الكاملة
والعملية للنساء في المنزلة والفرص والتمثيل حلمًا بعيد
المنال. فالنظام الأبوي، بأشكاله المختلفة، لا يزال يشكل
علاقة قوة يهيمن من خلالها الرجال، بدرجاتٍ مختلفة، على
النساء. وتتفاوت درجة وخصائص إخضاع النساء حسب
الدول والطبقات الاجتماعية والثقافات، ولكن يتم تعزيز
هذا الإخضاع من خلال العنف الجسدي والجنسي الشائع
والمستمر والمميت في حالات كثيرة لدرجة أصبح «حربًا عالميةً»
على المرأة.

تستمر الرابطة، من خلال تقوية النساء والاستماع إليهن
وإيصال أصواتهن، بالعمل الذي بدأته مؤسساتها اللواتي
طالب الكثير منهن بحق المرأة في التصويت للتعبير عن
حقوقها وممارستها في كافة مجالات الحياة لأننا، مثلهن،
نؤمن بأن هذه الحقوق تعتبر شرطًا مسبقًا لتحقيق السلام.
ومع ازدياد حضورنا في الهيئات المنتخبة والمناصب النافذة،
نسعى إلى تجنب احتوائنا من قبل الآخرين، والعمل في
الوقت نفسه على تغيير طبيعة وأسلوب عمل السلطة التي
نخضع لها. سنناضل لضمان حصول الأجيال القادمة من
النساء والفتيات على خيارات لا ترتبط بالنوع الاجتماعي
بعيداً عن القيود التي يفرضها الاستبداد الديني من ناحية،
وعن المبالغة في التصور الجنسي للمرأة الذي تفرضه
الرأسمالية الاستهلاكية من ناحيةٍ أخرى.

إن نظام العلاقات بين المرأة والرجل في معظم المجتمعات
والثقافات، والذي يقولب الرجال والنساء ضمن هويات
جنسانية متباينة وغير متساوية، نظام مؤذ ومقيد للرجال
والنساء على حدٍ سواء. حيث يتم تهمين ومكافئة الذكورية
التنافسية والميالة للقتال والتي لا تشبه طبع الكثير من
الفتيان والرجال. وبالمقابل، يتم تجنب صفاتٍ أخرى
كالتعاطف، والصبر، لأنها تعتبر «أنثوية». ويجري التسويق
بإصرار لنموذجٍ عنيف للذكورية بين الرجال والفتيان في
ألعاب الكومبيوتر ومقاطع الفيديو والأفلام. ويقاوم بعض
الرجال هذه العملية ولا تشجعها بعض الثقافات الفرعية،
ولكن يبقى النموذج العسكري للرجولة «الحقّة» هو النموذج
الشائع.

الذكاء في التنظيم

في مجتمعٍ دوليٍّ يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. علينا أن نتواصل مع المنظمات المعنية بالسلام في كل مكان ونتعاون معها، لنرفع صوتاً موحداً بين النساء والرجال ضد الحروب، صوتاً لا يمكن تجاهله في مؤسسات السلطة في الدول وعلى الصعيد العالمي.

ومع ازدياد عمر الرابطة، ينبغي أن تنخفض أعمار عضواتها. في الذكرى المئوية، نتوجه إليكن.. أنتن عضوات الرابطة المستقبليات. نعتقد أن الكثيرات منكن يقطنن في «جنوب العالم» أو ينتمين إلى أقلياتٍ متنوعة أو مجموعاتٍ محرومة في «شمال العالم». ندعوكن إلى إنشاء تنظيماتٍ في مدارسكن وكلياتكن وجامعاتكن، وفي أماكن عملكن، وفي قُراكن وبلداتكن ومدنكن. ساهمن بالمعارف التي تمتلكنها أيتها الشابات عن ظروف هذا العصر. ساهمن بأفكار جيلكن عن التغييرات التي تلوح في الأفق. عززن مهارتكن وذكاءكن بالتكنولوجيا الحديثة وساهمن بحيويتكن وآمالكن.

معاً، سنجعل قدرة النساء على إيقاف الحروب حقيقةً واقعة. دعونا لا نضطر للاحتفال بذكرى مئوية جديدة.

تتطلب مواجهة التحديات المستقبلية تنظيمًا أكثر فعالية. وتحتاج الرابطة عددًا متزايدًا من العضوات في الفروع المحلية، وزيادة عدد الفروع الوطنية وتعزيزها، ولاسيما في «جنوب العالم» أي الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأميركا الوسطى والجنوبية. يجب ألا نكل ولا نمل في جمع الأموال لتأمين الوسائل اللازمة لدعم تنميتهن والمساعدة في إنشاء أمانةٍ دوليةٍ قوية. يجب أن تكون عضوات الأمانة من النساء المطلعات سياسياً ممن يمتلكن مهاراتٍ عملية، وقادرات على التفاعل بشكل خلاق مع الأفكار التي تقدمها المجموعات المحلية، وربط نشاطات الفروع وزيادتها، وتمثيلها دولياً. يجب أن نكون مطلعات على أحدث تقنيات المعلومات، وأن نحقق حضوراً حيوياً على الانترنت وفي وسائل الإعلام والمؤسسات وفي الشارع بحيث تصبح المنظمات النسوية الساعية إلى تحقيق السلام والعدالة معروفةً على نطاقٍ واسع، وقوة تغييرٍ مؤثرة.

يجب العمل بإلحاح على إقامة صلاتٍ بين النساء والمنظمات النسائية، وضمان إشراكنا واستخدام طاقاتنا في حركةٍ نسائية ضد العنف والحروب تتواجد في جميع المستويات والمناطق

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية هي منظمة دولية غير حكومية (NGO) لديها أقسام وطنية تغطي كل القارات، ومركز أمانة دولية مقرها في جنيف، ومكتب في نيويورك يعنى في أعمال الأمم المتحدة.

منذ تأسيسها في عام ١٩١٥، جمعت الرابطة نساء من جميع أنحاء العالم ليتحدثن في العمل من أجل السلام من خلال وسائل اللاعنف وتعزيز العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجميع.

نهجنا هو دائما اللاعنف، ونستخدم الأطر القانونية والسياسية الدولية القائمة لتحقيق تغيير جوهري في طرق صياغة مفهوم الدول وتصديها لقضايا الجندر، والعسكرة، والسلام، والأمن.

قوتنا تكمن في قدرتنا على ربط الصعيدين الدولي والمحلي. نحن فخورات جدا لكوننا واحدة من أولى المنظمات للحصول على المركز الإستشاري مع الأمم المتحدة، والمنظمة الوحيدة المعترف بها كمنظمة مناهضة للحروب ضد النساء.

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR
PEACE & FREEDOM



WILPF Geneva
Rue de Varembe 1
Case Postale 28
1211 Geneva 20
Switzerland
T: +41 (0)22 919 70 80
E: info@wilpf.org

WILPF New York
777 UN Plaza, New
York
NY 10017 USA
T: +1 212 682 1265

www.wilpf.org